



دور المنظمة البحرية الدولية في تعزيز الأمن البحري في غرب أفريقيا ووسطها

كريس تريلاوني

نائب مدير، قسم السلامة البحرية، المنظمة البحرية الدولية

مقدمة

تشهد اقتصادات البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى نمواً بشكل أسرع مما تفعل اقتصادات دول أوروبا الغربية، لكن الأمر يعود إلى حد كبير إلى تصدير السلع الخام ذات القيمة المضافة المنخفضة وإلى ما يرتبط بذلك من فرص ضائعة لخلق فرص عمل وتطوير الثروات في المجتمع. إن تعزيز التجارة البحرية مع الدول الأفريقية، وتطوير التجارة داخل أفريقيا عن طريق البحر، ومصادر السمك التي تتم إدارتها وحمايتها بشكل جيد، وضمان أمن إنتاج الطاقة في البحر، هي كلها عناصر أساسية ومهمّة للنمو الاقتصادي المستدام، والازدهار، والتوظيف والاستقرار في جميع أنحاء أفريقيا. وقد تم تأكيد هذا الأمر في الاستراتيجية البحرية الأفريقية المتكاملة لعام 2050 التي اعتمدت في يناير 2014 والتي تعلن ضرورة إيلاء اهتمام كبير للتنمية البحرية في برنامج التنمية لما بعد العام 2015.

إن استحصال إيرادات من "اقتصاد أزرق" محمي ومستدام وتتم إدارته بشكل جيد - ويشمل ذلك ميناء حيويًا، وازدهار قطاعي النقل البحري وصيد الأسماك - هو مفتاح إطلاق إمكانات غرب أفريقيا ووسطها. ومن شأن الحد من الفقر والاضطرابات من خلال إدارة أفضل واستثمار سليم وسيادة القانون أن يتيح للصناعات المحليّة وقطاع السياحة إمكانية الازدهار، وبالتالي توليد إيرادات أكبر. وسيساهم الحفاظ على البيئة البحرية واجتتاب إلقاء النفايات غير المشروع في البحر في تحقيق الاستدامة في هذا المجال.



في هذا الصدد، يشكّل خلق بيئة بحرية آمنة حاجة ضرورية لدعم تنمية الاقتصاد الأزرق في أفريقيا- هذا هو محور دور المنظمة البحرية الدولية (IMO) في مجال تعزيز تعزيز الأمن البحري في غرب أفريقيا ووسطها.

تواجه دول غرب أفريقيا ووسطها تحديات كبيرة تتمثل بأنشطة غير قانونية مثل القرصنة والسطو المسلح ضد السفن؛ والتخزين غير المشروع للنفط وسرقة النفط الخام؛ وتهديد أنشطة إنتاج النفط والغاز في عرض البحر؛ وصيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه؛ والاتجار بالأسلحة والمخدرات والبشر؛ والضرر البيئي الناجم عن إلقاء النفايات السامة وتفرغ النفط ومواد ملوثة أخرى؛ وتهديدات أخرى تطل سلامة الملاحة. وعلى الرغم من أن هذه التحديات قد تبدو متنوّعة ومرهبة للوهلة الأولى، هناك عدد من العوامل المشتركة التي تتيح إمكانية تحقيق النجاح، إذا تمّت معالجتها بشكل كليّ.

المنظمة البحرية الدولية هي الوكالة المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمسؤولة عن ضمان نقل بحري سالم وآمن وفعال وعن تجنّب التلوث الناجم عن السفن. وبالتالي، تتبّع المنظمة البحرية الدولية برنامج تعاون تقني فعّال لمساعدة الدول الأعضاء على بناء قدراتها للتمكّن من تأدية المهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات البحرية الدولية المختلفة التي تشكّل طرفاً فيها.

وفي العام 2006، قامت المنظمة البحرية الدولية والدول الـ 25 الأعضاء في المنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا (MOWCA) بإطلاق عملية أدت إلى توقيع 16 دولة على مذكرة تفاهم حول إنشاء شبكة دون إقليمية متكاملة لخفر السواحل (IMO/MOWCA MoU). في هذا السياق، يشمل المصطلح "مهام خفر السواحل" الجوانب كافة المتعلقة بالأمن البحري، وسلامة إنفاذ القانون البحري، وحماية البيئة البحرية.

لم يكن الهدف إنشاء قوات خفر سواحل جديدة بحد ذاتها، وإنما إنفاذ القانون البحري بواسطة الأصول الوطنية المتاحة، بما في ذلك سفن القوات البحرية. تعزّز المنظمة البحرية الدولية (IMO) التعاون بين الوكالات، بما في ذلك التعاون المدني-العسكري.



مدونة قواعد السلوك

منذ العام 2006، تقوم المنظمة البحرية الدولية بأنشطة لبناء القدرات والكفاءات في المنطقة. ومؤخراً، تمّت مبادرات المنظمة ضمن السياق الأوسع نطاقاً لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2018 (2011) و2039 (2012)؛ والاستراتيجيات البحرية للاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)، ولجنة خليج غينيا (GGC)، والمنظمة البحرية لغرب ووسط أفريقيا (MOWCA)، وخصوصاً، مدونة قواعد السلوك بشأن قمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والنشاط البحري غير المشروع في غرب أفريقيا ووسطها.

إنّ مدونة قواعد السلوك هذه التي وُضِعَت مع الاستنادة من الدروس المستفادة من مبادرة المنظمة البحرية الدولية لمنطقة غرب المحيط الهندي والمعروفة بمدونة جيبوتي لقواعد السلوك، اعتمدت رسمياً في ياوندي، في يونيو 2013، من جانب رؤساء دول من 25 بلد في غرب أفريقيا ووسطها أو ممثلين عنهم، من بينهم 13 رئيس جمهورية. إن مجرد قيام أشخاص رفيعي المستوى بمناقشة القضايا البحرية هو دلالة على البدء بالتركيز على هذه القضايا، وعلى القيام بخطوة كبيرة نحو الأمام في مجال تطوير السلامة البحرية والأمن في المنطقة.

وبغية تعزيز هذه المبادرات، اعتمدت جمعية المنظمة البحرية الدولية بالإجماع في جلستها الـ 28 التي انعقدت في ديسمبر 2013 القرار A1069(28) حول منع وقمع أعمال القرصنة والسطو المسلح ضد السفن والأنشطة البحرية غير المشروعة في خليج غينيا. يدعو القرار، في جملة أمور، الحكومات، بالتعاون مع المنظمة ووفق ما قد تطلب حكومات في المنطقة، إلى موازنة هذه الجهود والنظر في تقديم تبرعات مالية للصندوق الاستئماني لدول غرب ووسط أفريقيا التابع للمنظمة البحرية الدولية والذي تم إنشاؤه حديثاً.



مبادرات حالية

تعمل المنظمة البحرية الدولية مع دول في غرب ووسط أفريقيا ومع شركاء التنمية على تنفيذ جميع الأمور الرئيسية المحددة في مدونة قواعد السلوك ومذكرة التفاهم حول إنشاء شبكة دون إقليمية متكاملة لخفر السواحل تابعة للمنظمة (IMO/MOWCA MoU). إن الصندوق الاستئماني للأمن البحري في دول غرب ووسط أفريقيا التابع للمنظمة البحرية الدولية يدعم التزام المنظمة بتحقيق هذه الأهداف؛ لكن حجم الدعم يعتمد على التمويل المتوافر. وبشكل عام، الهدف هو أن تقوم الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية في غرب أفريقيا ووسطها بوضع تشريعات وطنية تجرم القرصنة والاعتداءات على السفن، وغيرها من الأنشطة البحرية غير المشروعة، وبتنسيق الهياكل والإجراءات، واستخدام موظفين مدربين تدريباً جيداً في المجال العملي والفني واللوجستي للوفاء بمسؤولياتهم على نحو فعال في جميع جوانب السلامة البحرية والأمن وحماية البيئة البحرية، وبالتالي تعزيز التجارة الإقليمية عن طريق البحر. تشكل هذه المبادرة تنمّة لرسالة يوم الملاحة البحرية العالمي للعام 2014: "تنفيذ اتفاقيات المنظمة البحرية الدولية تنفيذاً فعالاً".

وقد ثبت نجاح برنامج تدريبات المحاكاة الصادر عن المنظمة البحرية الدولية في الدول الساحلية غرب أفريقيا ووسطها. وتمثلت المخرجات المتوقعة من هذه التدريبات بوضع استراتيجيات بحرية وطنية، واستراتيجيات وطنية للأمن البحري وإنشاء لجان وطنية معنية بالأمن البحري، ووضع خطط وإجراءات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن البحري. وقد عززت هذه التمارين الوعي بأهمية المجال البحري وساعدت على تعزيز الرغبة في زيادة التعاون بين الوكالات وتطوير القدرات في البلدان المعنية.

كما أنها ساعدت الدول على تحديد احتياجاتها بما في ذلك استراتيجيات التنفيذ، وبالتالي تتمكن المنظمة البحرية الدولية (وشركاء التنمية) من تقديم المساعدة الفنية لتلبية هذه الاحتياجات. ومن المهم التشديد على أن هذا الدعم



أتى بناء على طلب الدول الأعضاء، وهو يركز بقوة على مبدأ "الاجتذاب بدلاً من الدفع". ويشار إلى أنه تم إجراء حوالي 14 تدريب محاكاة حتى اليوم، مع التخطيط لإجراء المزيد منها.

فضلاً عن ذلك، تولت المنظمة البحرية الدولية إجراء أنشطة تدريبية إقليمية ودون إقليمية بهدف تبادل أفضل الممارسات، وبناء الثقة، وتعزيز التعاون عبر الحدود في القضايا ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، في يوليو 2013، انضم أكثر من 60 مشاركاً من الدول الأعضاء الساحلية الـ 20 ضمن رابطة إدارة الموانئ لدول غرب أفريقيا ووسطها (PMAWCA) إلى الخبراء الدوليين في ندوة حول الأمن البحري وأمن الموانئ انعقدت في كوتونو، بنين، ونظمتها المنظمة البحرية الدولية ورابطة إدارة الموانئ لدول غرب أفريقيا ووسطها. وقد أتاحت هذه الندوة للمشاركين فرصة تبادل أفضل الممارسات وسلطت الضوء على أهمية التعاون عبر الحدود.

ومؤخراً، تم عقد ندوة إقليمية حول أفضل الممارسات للحد من عدد المسافرين خلسةً، في أبيدجان، ساحل العاج في شهر مارس 2014، مع مشاركة موظفين في مجال أمن الموانئ ومراقبة الحدود من أكثر من 12 ميناء في غرب أفريقيا ووسطها. وتمحورت هذه الندوة حول تعزيز الجهود الوطنية والإقليمية الأوسع نطاقاً الرامية إلى تنفيذ أحكام الفصل XI-2 من اتفاقية حماية الأرواح في البحر (SOLAS)، والمدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المرفئية وتوجيهات المنظمة المتعلقة بمنع السفر خلسةً.

الاجتذاب لا الدفع

أثبتت تدريبات المحاكاة والندوات أن عدداً من البلدان يحتاج إلى مساعدة مصممة بحسب احتياجاته، مثل مراجعات قانونية لضمان تناسب التشريعات والممارسات والإجراءات الوطنية مع التزامات البلدان وتطلعاتها لإدارة مجالاتها البحرية. وتوفّر المنظمة البحرية الدولية مجموعة من التدريبات لكن بإمكانها أيضاً إجراء عمليات تقييم للاحتياجات والاضطلاع بدور "الوسيط النزهي" مع شركاء التنمية الدوليين المناسبين لتأمين خبرات محدّدة خارج الاختصاص المباشر للمنظمة البحرية الدولية.



فعلى سبيل المثال، ستواصل المنظمة البحرية الدولية الشراكة الناجحة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) ومع شركاء تنمية آخرين لمساعدة الدول على مراجعة أطر محاكمة القرصنة والمجرمين الآخرين وتطويرها. وقد يشمل هذا الأمر تعاوناً بين الدول الأفريقية يقوم بموجبه قضاة ومحامون وطنيون ورجال إنفاذ القانون من الدول الموقّعة على مدوّنة جيبوتي لقواعد السلوك بتبادل خبرات بلدانهم مع نظرائهم من غرب أفريقيا ووسطها.

وشدّدت أمانة المنظمة البحرية الدولية على ضرورة قيام الدول السياديّة بتحديد احتياجاتها في مجال بناء القدرات دعماً لأهدافها الوطنية كون الأمر سيؤدي إلى تنسيق أكثر كفاءة للجهود وإلى توافق أفضل بين الاحتياجات والعروض وإلى التحكّم الوطني بالعملية. وبحسب تجربة المنظمة البحرية الدولية، العنصر الأخير ضروري لضمان النجاح والاستدامة.

وبغية المساعدة على التحديد الدقيق للاحتياجات وتنفيذ المتطلّبات على المستوى الوطني، ترتتي المنظمة البحرية الدولية تثبيت خبراء مختارين بعناية في عدد من البلدان التي سبق أن طلبت المساعدة على المدى الطويل في تطوير استراتيجياتها البحرية. وستتسّى لهؤلاء الخبراء فرصة الحفاظ على حوار سري ووثيق مع المسؤولين الوطنيين لتحديد المجالات التي تتطلّب مساعدة، وتقديم الدعم في مجال وضع آليات التعاون على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وبناءً على توصيات هؤلاء الخبراء وطلب الدول الأعضاء، ستقدّم المنظمة البحرية الدولية خبرة فنية مصمّمة حول أمن السفن والمرافق المرفئية، والتوعية الظرفية البحرية، ومراقبة منسّقة للأمن البحري وعمليات التفتيش الأمني التي تقوم بها دولة الميناء (بما يتماشى مع العمل المُدرَج ضمن مذكرة تفاهم أبوجا)، وتبادل المعلومات، والدعم المتبادل، ووضع خطط لحالات الطوارئ، وعمليات واستجابات مشتركة مبنية حسب الاقتضاء على البنى



التحتية والإجراءات القائمة، بما في ذلك شبكات مركز تنسيق عمليات الإغاثة البحرية (MRCC) الذي أنشأته المنظمة البحرية الدولية وبرامج التصدي للتسرب النفطي.

نهج بين الوكالات

في كل مبادرة، تعمل المنظمة البحرية الدولية بتعاون وثيق وتنسيق مع هيئات الأمم المتحدة، وخصوصاً مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمكاتب الإقليمية لكل من مركز عمليات الأمم المتحدة في أفغانستان، ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولجنة خليج غينيا؛ وشركاء دوليين آخرين مثل الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمي، وشركاء التنمية مثل الصين وفرنسا واليابان والنرويج والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وغيرها.

كما وتقدم المنظمة البحرية الدولية الدعم لمركز تبادل المعلومات في مجال التجارة البحرية في أكرا في غانا، وهو مرفق يوفر الوعي الظرفي للسفن التجارية في المنطقة، وقد تم إنشاؤه بناءً على مبادرة الندوة البحرية الدولية لشركات النفط وبدعم من حكومة غانا ودول المنطقة والإنتربول. وسيشكل هذا المركز تكملة للتوجيهات الاستراتيجية الصادرة عن مركز التنسيق الأقليمي الذي أنشئ حديثاً في ياوندي في الكاميرون، عملاً بمقررات اجتماع رؤساء الدول المذكور سابقاً والذي انعقد في ياوندي في يونيو 2013.



موانئ دبي العالمية
DP WORLD

وزارة الخارجية
MINISTRY OF FOREIGN AFFAIRS

مؤتمر الامارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة 2014

ورقة عمل

تتشر هذه المادة من قبل مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري (اينغما) في اطار المؤتمر الرابع لدولة الامارات العربية المتحدة حول مكافحة القرصنة البحرية، "الحفاظ على تعافي الدولة: من خلال استدامة الجهود الفعالة في البحر ومجابهة عدم الاستقرار على اليابسة." الذي تنظمه وزارة الخارجية الاماراتية بالشراكة مع موانئ دبي العالمية في دبي بتاريخ 29-30 أكتوبر، 2014. ان الآراء الواردة في هذه الورقة هي خاصة بالمؤلف فقط، ولا تعكس آراء أو مواقف منظمي المؤتمر. قد يكون تم تعديل المضمون لأغراض تشكيلية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة موقع المؤتمر على الرابط التالي: www.counterpiracy.ae